المحاضرة الثانية:

- وهنالك نظرية الطلب في تفسير التضخم، حيث ينشا التضخم بسبب زيادة الطلب الكلي للمجتمع على السلع والخدمات على العرض الكلي من هذه السلع.
- وهناك نظريات التضخم، المدفوع بارتفاع تكاليف الإنتاج.
- وهناك النظريات الهيكلية التي تفسر التضخم بوجود اختلالات هيكلية في اقتصاد مجتمع ما.
- إضافة إلى أسباب أخرى يختص بها كل مجتمع على حدة ولها تأثير في تقلبات معدل التضخم.

ت- وفيما يتعلق باستقرار سعر الصرف، يهتم الاقتصاد الكلي كذلك بالعوامل والمحددات المؤثرة في تقلبات سعر الصرف، وما إذا كانت عوامل نقدية بسبب اختلال العرض النقدي عن الطلب أو بسبب تقلبات حقيقية ترجع إلى وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات لأي بلد. أن سعر الصرف هو السعر الذي يربط بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية وبالتالي فإن سعر الصرف يعرف بأنه عدد وحدات النقد الأجنبي اللازم مبادلته بوحدة نقدية وطنية واحدة. فمثلا سعر صرف الدينار العراقي هو عدد وحدات الدولار المطلوبة لمبادلتها بدينار عراقي وهكذا.

ث- وبصورة عامة، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة وتحليل مدى كفاءة وفاعلية السياسات المالية والنقدية للحكومة في تحقيق وضمان الاستقرار الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص استقرار المتغيرات النقدية (معدل التضخم وسعر الصرف وأسعار الفائدة وعوائد رأس المال).

ج- إن ما يقصد بالسياسات المالية هي جملة الإجراءات التي تتخذها الحكومة للتأثير في الاستقرار الاقتصادي ومن أبرزها:

1. الإنفاق الحكومي.
2. سياسات الضرائب وهيكل النظام الضريبي.

ح- أما ما يقصد بالسياسات النقدية فهي مجموعة الإجراءات المتعلقة بالتحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة ونسب الاحتياطي القانوني والسقوف الائتمانية وغيرها من السياسات النقدية التي يكون البنك المركزي مسئولا عن إدارتها.

4. البطالة

تعتبر البطالة من أخطر المشاكل والتحديات التي يواجهها أي مجتمع وبالتالي فإنها من أبرز اهتمامات وقضايا الاقتصاد الكلي. وبصورة عامة فإن الفرد العاطل هو الذي يسعى للعمل ولكنه لا يجد عملا رغم البحث الذي يقوم به.

تعرف البطالة بانها نسبة العاطلين عن العمل إلى حجم القوى العاملة في المجتمع او :

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{حجم القوى العاملة}}$$

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد الافراد العاملين + عدد الافراد العاطلين عن العمل}}$$

وهناك تقسيمات مختلفة للبطالة:

- فهناك البطالة الاختيارية، وهم الأفراد الذين اختاروا عدم العمل بإرادتهم الحرة .
- وهناك البطالة الاحتكاكية وهم الأفراد الذين يمرون بمرحلة انتقالية بين وظائف وأعمال مختلفة ويظلون بدون عمل مؤقتا حتي يتم استقرارهم.
- وهناك البطالة الهيكلية وهم الأفراد الذي تتوفر لهم مهارات وخبرات معينة ولا يستطيعون الحصول على أعمال مناسبة نظرا لعدم توفر مهارات العمل المطلوبة. كما أنه يشمل الأفراد الذين يكونون في مواقع عمل خاطئة.

إن دلالات وجود مشكلة البطالة في أي مجتمع يتضح من خلال إن ارتفاع نسبة البطالة تعني أن هدف التوظيف الكامل لقوة العمل لم يتحقق. وهذا يعكس عددا من المشاكل من أبرزها:

1. أن المجتمع لم ينجح في الوصـــول إلى تحقيق أدنى معدل البطالة، وهو المعدل المعروف بمعدل البطالة الطبيعي أو المقبول، وهو المعدل الذي يمكن أن يقبل به المجتمع باعتباره المعدل الأمن الذي يقترن بعدم تصاعد معدل التضخم.
2. وجود معدل بطالة مرتفع يعكس ضـــعف القدرات الإنتاجية للمجتمع. وبمعنى آخر، هنالك علاقة عكسية بين معدل البطالة وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أي الناتج بالأسعار الثابتة). وهي العلاقة التي قام بدراستها الاقتصادي آرثر أوكن وسميت بقانون أوكن.
3. أي عندما يرتفع معدل البطالة، فإن هذا يعني أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ضـــعيف أو أنه ينمو بمعدلات أقل مما هو مرغوب وكافي لفتح فرص عمل لكل القوى العاملة.

ومن ناحية أخرى، فإن وجود معدل بطالة مرتفع قد يعني وجود معدل تضـــخم منخفض، هذه العلاقة العكسية بين معدل البطالة وبين معدل التضخم تعتبر علاقة مشهورة في الاقتصاد

الكلي عرفت بمنحنى (فيلبس) نسبة للاقتصادي فيلبس الذي قام بدراسة هذه العلاقة وكشف عن وجود علاقة مقايضة بين معدل البطالة وبين معدل التضخم.

فإذا أراد المجتمع تخفيض معدل البطالة، فإن هذا يكون على حساب ارتفاع معدل التضخم والعكس صحيح. لأن تخفيض معدل البطالة يتطلب زيادة الطلب الكلي الذي قد يسبب ارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع معدل التضخم.

غير أن الأحداث الاقتصادية التي تواجهها الكثير من بلدان العالم قد أظهرت وجود علاقة موجبة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وهي الظاهرة المعروفة بالركود التضخمي حيث يواجه الاقتصاد مشكلة وجود معدل بطالة مرتفع ومعدل تضخم مرتفع.

وتؤدي السياسات المالية والنقدية وسياسات تحفيز العرض الكلي دوراً في التحكم في معدل البطالة وتحقيق الاستقرار لمعدل التضخم. غير أن إنجاز هذا الأمر ليس سهلا وهناك الكثير من الجدل حول فاعلية تلك السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

5. الطلب الكلي والعرض الكلي (AS / AD)

يمثل الطلب الكلي للمجتمع جانب الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وهو يتكون من الإنفاق الخاص (إنفاق القطاع العائلي) والإنفاق العام (إنفاق الحكومة)، وكذلك صافي الإنفاق الخارجي (الصادرات مطروحا منه الواردات).

بينما يمثل العرض الكلي جانب النشاط الإنتاجي للمجتمع أي كمية السلع والخدمات المنتجة والمعروضة خلال فترة زمنية معينة.

يعتبر نموذج الطلب الكلي / العرض الكلي أحد النماذج الأساسية والعامة في دراسة الاقتصاد الكلي للنشاط والسلوك الاقتصادي الكلي للمجتمع. أي أنه يعتبر أداة تحليلية أساسية في دراسة الناتج المحلي والمستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي وتأثير السياسات الحكومية.

إن الطلب الكلي يعكس علاقة عكسية بين جانب الإنفاق على السلع وبين المستوى العام للأسعار. بينما جانب العرض الكلي يعكس علاقة طردية بين العرض الكلي والمستوى العام للأسعار.

ويؤدي التساوي بين الطلاب الكلي والعرض الكلي إلى تحديد مستوى معين من الناتج الفعلي عند مستوى معين من المستوى العام للأسعار. أي أن الطلب الكلي والعرض الكلي يحددان المستوى التوازني للدخل عند مستوى معين للأسعار.